التفريق بين اسم الفاعل وبين الصفة لمشبهة (رؤية جديدة)

د. عبد الكريم مصلح أحمد البحلة*

تتناول كتب النحو والصرف القديمة والحديثة موضوع اسم الفاعل وصيغ مبالغته ، وموضوع الصفة المشبهة بالدراسة المستفيضة . وعلى الرغم من ذلك يجد الدارس صعوبة في التفريق بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة ، ولا سيما حين يذكر الصرفيون أمثلة للصفة المشبهة خارجة عن الصيغ الصرفية المشهورة التي يذكرونها لها ، وتكون هذه الأمثلة على صيغ اسم الفاعل مثل (طاهر ، منطلق) .

وتكون الصعوبة أكبر عند التفريق بين الصفة المشبهة ، وبين صيغ المبالغة، ولاسيما في الصيغ المشتركة بينهما مثل : (فَعِل ، فعيل ، فعول ، فعلان) .

وربما تأتت هذه الصعوبة من تركيز النحويين والصرفيين القدماء في التفريق بين هذه المشتقات على أساس الحدوث والتجدد التي يتصف بها اسم الفاعل ، و الثبوت والاستمرار التي تتصف بها الصفة المشبهة – كما يقولون – .

---

* نائب عميد كلية الآداب لشئون الطلاب – جامعة ذمار .

ولم يوفق النحويون المحدثون في تسهيل هذه الصعوبة ، على الرغم مما أضافوه من استدراكات وتخريجات وتوضيحات لأقوال النحويين القدماء . فما زالت كتب النحو والصرف الحديثة مليئة بالصيغ المشتركة ، والأمثلة المتشابهة بين هذه المشتقات من دون تفريق واضح بينهما .

وسأقوم في هذا البحث – مستمداً العون والتوفيق من الحكيم العليم – بمناقشة ما قاله النحويون القدماء والمحدثون في هذه المشتقات ، محاولاً الخروج بعد هذه المناقشة برؤية جديدة تسهل على الدارس التفريق بين هذه المشتقات ، وتخلصه كتب النحو من الاضطراب والتداخل لحاصل فيها في الصيغ والأمثلة ، ومن التعليلات والتخريجات غير المقنعة التي أولى بها المحدثون.

تعريفات النحويين لهذه المشتقات

يعرف النحويون – قدماء ومحدثين – اسم الفاعل بأنه اسم مشتق من الفعل المبني للمعلوم للدلالة على الحدث ومن قام به[1] ويصاغ من الثلاثي على وزن (فاعل) ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره [2] .و هناك من ذكر أن اسم الفاعل يأتي من الثلاثي المزيد على وزن (مُفْعَل) من (اْفعَلَّ يفْعَلَّ) نحو : اخضر يخضر فهو مُخْضَرّ ، واصفرّ يصفرّ فهو مُصْفَرٌّ [3] . ويعرفون صيغ المبالغة بأنها : صيغ تحوّل عن أسماء الفاعلين ؛ للدلالة على الكثرة والمبالغة في معنى الفعل ، مما لا تفيده صيغة اسم الفاعل [4] . ويعرفون الصفة المشبهة بأنها : أحد المشتقات التي تصاغ للدلالة على الحدث ومن قام به ، أو اتصف به على معنى الدوام والثبوت [5] . ويذكرون أنها لا تصاغ إلا من الفعل اللازم الدال على الزمن الحاضر الدائم ، فلا تصاغ من الفعل المتعدي بنفسه أو بغيره ، ويذكرون أنها تصاغ من الفعل الثلاثي وغيره ، فإن صيغت من الثلاثي فقد تكون موازنة للفعل المضارع ، نحو : طاهر القلب ، وهو قليل ، أو غير موازنة له وهو كثير ، نحو : جميل الظاهر . وتصاغ من غير الثلاثي بشرط إضافتها إلى فاعلها ، وموازنتها للفعل المضارع ، نحو : منطلق اللسان [6] .

فعند انعام في ثلاثة التعريفات السابقة نرى أن كلاً من اسم الفاعل والصفة المشبهة يدلان على الحدث (أي معنى الفعل) ومن قام به أو اتصف به ، من دون زيادة ولا نقصان . وصيغ المبالغة كذلك ، تدل على الحدث ومن قام به أو اتصف به ، غير أنه يدل زيادة على ذلك على الكثرة والمبالغة في معنى الفعل .

ونرى أيضاً من خلال التعريفات أنهم لم يقصروا اشتقاق اسم الفاعل على الفعل المتعدي ، سواء أكان تعديه بنفسه أم بحرف الجر . في حين نراهم يقصرون اشتقاق الصفة المشبهة على الفعل اللازم فقط ، وهذا القصر لا يؤدي بالضرورة إلى إيجاد الفرق بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة ، مادام اشتقاق اسم الفاعل مطلقاً غير مقيد بالفعل المتعدي بنفسه ، أو بحرف الجر ، أو بغير ذلك ، وعلى ذلك تكون الأمثلة التي ذكرها الصرفيون للصفة المشبهة ، مثل : (طاهر ، قاطع ، معتدل ، منطلق) صالحة لتكون أسماء فاعلين ، ونراهم أيضاً يذكرون صيغة أخرى لاسم الفاعل هي صيغة (مُفْعَلّ) [7] . وهي لا تأتي إلا من فعل لازم .

ويلاحظ أن الصرفيين قد جعلوا المعيار الفاصل بين الصفة المشبهة وبين اسم الفاعل هي الدلالة على التجدد والحدوث ، أو على الثبوت والاستمرار ، إذ يذكرون أن اسم الفاعل يدل على الحدوث والتجدد ، في حين أن الصفة المشبهة تدل على الثبوت والاستمرار [8] . ثم نرى ما ينقض ذلك في أقوالهم عندما يمثلون لذلك ، ولا سيما عند تمثيلهم للصفة المشبهة ، إذ يمثلون لها حين تأتي على صيغة (فَعِل) بـ (فَرِح ، تَعِب ، طَرِب ، مرض ، سَقِم) ، و حين تأتي على صيغة (فعلان) بـ (غضبان ، عطشان ، سكران ، ريّان ، غرثان) [9] ؛ لأن هذه الصفات لا يمكن أن تكون ثابتة مستمرة في المتصفين بها ، فلا ثبوت للفرح ، ولا للطرب ، ولا للجوع ، ولا للغضب ، ولا للعطش في إنسان مهما كان .

وقد تنبه لذلك بعض الصرفيين ، إذ ذكر أن الصفة المشبهة لها ثلاث حالات باعتبار نسبتها لموصوفها ، فمنها ما يحصل ويسرع زواله، كالفرح والطرب ، ومنها ما هو موضوع على البقاء والثبوت ، وهو ما كان دالاً على الألوان ، والعيوب ،

والحلي ، كالحمرة ، والحمق والعمى ، ومنها ما تحصل وتزول ، ولكنها بطيئة الزوال ، كالري ، والعطش ، والجوع ، والشبع [10] . وعلى الرغم من ذلك نرى بعض المحدثين يؤكد ذلك التناقض إذ قال : ((على أن الصرفيين يقولون إن الصفة المشبهة تفترق عن اسم الفاعل في أنها تدل على صفة ثابتة ، واشهر أوزان الصفة المشبهة هي : .... فَعِل الذي مؤنثه فعله ، وذلك إذا كان الفعل يدل على فرح أو حزن أو غير ذلك من الأمور التي تعرض ، وتزول ، وتتجدد ، مثل : فَرِحَ فَرِحٌ وفرحة ...)) [11] ولا يذكر أيّ تعقيب على ذلك . ومن المحدثين من قام بفلسفة الموضوع ، ولكنه لم يخرج عمّا قاله القدماء بل ربما زاده إبهاما ، إذ قال : (زمن الصفة المشبهة هو الزمن الحاضر الدائم ، أي الثابت في الأزمنة الثلاثة لخصوص الحال ، ودلالة الصفة المشبهة على الدوام والثبوت دلالة عقلية لا وضعية ؛ لأنه لما انتفى عنها الحدوث والتجدد ثبت الدوام عقلاً ، لأن الأصل في كل ثابت دوامة كما يرى ابن هشام) [12] . ونراه حين يفرق بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة يأتي بجملتين هما : محمدٌ جالس ، ومحمدٌ مرح و يرى أن الجلوس صفة حادثة قد تنقطع ، في حين أن المرح صفة ثابتة فيه !! [13] . على الرغم من أن المرح من الصفات غير الدائمة في الإنسان ، إذ قد يكون زمن جلوس محمد أطول من زمن مرحه .

أما الدكتور فاضل السامرائي فقد بذل جهداً كبيراً في سبيل التفريق بين هذين المشتقين ، وعلى الرغم من ذلك فهو لم يخرج عمّا قاله سابقوه ، فهو يوافق صاحب كتاب شذا العرف في فن الصرف في تقسيم الصفة المشبهة على ثلاثة أقسام ، الأول : ما يفيد الثبوت والاستمرار ، نحو : أبكم وأفطس ، وأسمر ، وأعور ، وقصير ، ودميم . الثاني : ما يدل على وجه قريب من الثبوت ، نحو : نحيف، وسمين ، وكريم . الثالث : ما يدل على الحدوث والتجدد ، مثل : ظمآن ، وغضبان ، وريان . ثم يفرق بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة التي لا تدل على الثبوت بقوله : (إن الصفة المشبهة لا تطلق إلا إذا اتصف بها صاحبها ، فأنت لا تقول : هو

ظمآن غداً ، أو أمس ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يصح فيه ذلك ، تقول : هو ظامئ غداً أو أمس)[14] . وهذا التفريق قد لا يسهل من صعوبة التفريق بين هذين المشتقين ، ولاسيما إذا لم تكن هناك قرينة تحدد زمن ذلك الوصف ؛ لأنه لا يمكن الاعتماد على الصيغة فحسب؛ لأن الصفة المشبهة قد تأتي على صيغة اسم الفاعل، نحو : طاهر القلب ، ومنطلق اللسان . ونراه يرد على قول صاحب المثل السائر : ((فرح زيد فهو فرح ، وهو الأحسن ، ولا يحسن أن يقال : فارح . ولا فرحان، وإن كان جائزاً ، لكن فرحان أحسن من فارح)) [15] بقوله : إنه لا يرى وجهاً لذلك .وأرى أن صاحب المثل السائر على صواب ، إذ لم يستحسن صيغة (خارج) على الرغم من أنها صحيحة من جهة الاشتقاق قد يظن أنها جاءت على غير القياس من الفعل (أفرح) الدال على المثقل بالدين ، ولا سيما حين نرى أصحاب المعجمات يذكرون أن الإفراج : الإثقال ؛ ولذلك عده أبو الطيب اللغوي من الأضداد إذ قال" ومن الأضداد المفَرح . قال قطرب : المفَرح المسرور ، والمفرح المثل بالدين ، يقال أفرحه الدين أي أثقله " [16] ، فجاءت على غير القياس كما قالوا : أيفع فهو يافع ، وأمحل فهو ماحل[17] هذا فضلاً عن أننا لم نسمع في الآثار الأدبية العربية مثل هذه الاشتقاقات (كارم ، شاعث ، لابق ، مارض ، ذالق ، شارف ، عافف) . ولم يذكر سيبويه شيئاً من ذلك ، على الرغم من أنه كان حريصاً في نقل كل ما سمعه من العرب ، حتى ما خالف قواعده النحوية من أمثال ذلك ، نحو قوله : " ونَقِهَ ينقَهُ نقهاً وهو نَقِهٌ ... وسمعناهم يقولون " ناقة " كما قالوا عالم . وقالوا : لبق يلبق لباقة وهو لبقٌ ، لأن ذا علم وعقل ونفاذ فهو بمنزلة الفهم " [18] .

ولذلك لا أرى الدكتور القدير فاضل السامرائي قد حالفه الصواب في موافقته لقول الرضي : " ولهذا أطرد تحويل الصفة المشتبهة إلى فاعل كحا سن ، وضائق ، عند قصد النص على الحدوث" [19] . وذلك لأن الاستعمال القرآني يدحض ذلك ، كقوله تعالى : " ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفا قال بئسما خلفتموني من بعدي " [20] وقوله تعالى : " فسيعلمون غداً من الكذاب الأشر". [21] .

وقوله تعالى : " إنك ميتٌ وإنهم ميتون "[22] . وقوله تعالى : " ثم إنكم بعد ذلك لميتون " [23] . وغير ذلك . فلم يعدل القرآن الكريم عن استعمال الصفة المشبهة إلى استعمال اسم الفاعل ، في الآيات السابقة على الرغم أن السياق فيها يدل على الحدوث في الماضي في الآية الأولى ، وفي المستقبل في الآيات الأخر .

الصفة المشبهة وصيغ مبالغة اسم الفاعل :

إذا كان الصرفيون قد بذلوا جهوداً كبيرة في محاولة التفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ، فإنهم لم يتطرقوا إلى التفريق بين الصفة المشبهة وبين صيغ مبالغة اسم الفاعل ، وربما يرجع ذلك إلى تعريفهم صيغ المبالغة بأنها صيغ تحول عن أسماء الفاعلين ، للدلالة على الكثرة والمبالغة في معنى الفعل مما لا تفيده صيغة اسم الفاعل [24] . فعدوا صيغ المبالغة امتداداً لأسماء الفاعلين فاكتفوا بالتفريق بين الأصلين . على الرغم من أنهم يذكرون صيغاً صرفية مشتركة بين الصفة المشبهة وصيغ المبالغة ، نحو : (فَعِل ، فعيل ، فعول ، فعلان) ليس هذا فحسب ، بل يذكرون الأمثلة نفسها في صيغ المبالغة ، وفي الصفة المشبهة ، نحو : (حَذِر ، تَعِب ، قلق ، أثيم ، جزوع ، سيّد ، عطشان) [25] وغير ذلك . مما يجعل صعوبة التفريق بين صيغ المبالغة وبين الصفة المشبهة تزيد عن صعوبة التفريق بينها وبين اسم الفاعل .

وإذا كان الصرفيون على حق في عدم التفريق بين صيغ المبالغة وبين الصفة المشبهة اعتماداً على التفريق بينها وبين اسم الفاعل ، كون صيغ المبالغة امتداداً لاسم الفاعل ، فإن عدم الدقة في اختيار الأمثلة هو ما زاد الأمر صعوبة ، فضلاً عن عدم التفريق الصحيح بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة ، إذ يعد أساس هذه الصعوبة . ولذلك ينبغي التركيز على إيجاد قاعدة مطردة وطريقة صحيحة لحل ذلك الإشكال .

رؤية جديدة للتفريق بين الصفة المشبهة وبين اسم الفاعل :

أرى أن ثمة طريقة أخرى يمكن بها التفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة . هذه الطريقة تقوم على أساس نوع العلاقة الإسنادية بين الفعل والفاعل ، وهذا يتوقف – طبعاً – على دلالة الفعل وصيغته . فالاسم قد يسند إليه الفعل على سبيل الفاعلية ، ولكنه ليس فاعلاً في الحقيقة ، بل يكون مفعولاً به في المعنى ؛ ولذلك نرى النحويين يعرفون الفاعل بأنه اسم مرفوع يدل على من قام بالفعل أو اتصف به [26] ، ويفرقون بين الفاعل الحقيقي والفاعل النحوي . فالفاعل النحوي ليس فاعلاً إلا من جهة الإسناد ، أما من جهة المعنى فهو مفعول به ، وذلك نحو : مات الرجل ، انكسر الزجاج ، انطلق السهم . أما الفاعل الحقيقي فهو الذي يقوم بالفعل على سبيل إحداث الحدث والقيام به ، فهو فاعل من جهة الإسناد ، وفاعل من جهة الحقيقة ، نحو : كسر زيد الزجاج أطلقتُ السهم ، قام زيد نعم لقد أكد النحويون على أن الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ، واسم الفاعل يصاغ من المتعدي واللازم ، وهذا – كما ذُكر سابقاً – لا يتأتى عنه تفريق دقيق بين هذين المشتقين فالفعل (قام) على سبيل المثال لازم ويصاغ منه اسم فاعل ، والفعل (مات) لازم ولا يصاغ منه إلا صفة مشبهة .

ولذلك أرى أن تحديد علاقة الإسناد بين الفعل والفاعل أكثر أهمية في التفريق بين هذين المشتقين من مجرد النظر إلى تعدي الفعل ولزومه ، الذي ركز عليه النحويون . على الرغم أن سيبويه قد أشار إلى أهمية تحديد علاقة الإسناد إذ قال : ((وقالوا سخطه سخطاً شبهوه بالغضب حين اتفق البناء ، وكان المعنى نحواً منه ، يدلك ساخط وسخطته أنه مدخل في باب الأعمال التي ترى وتسمع ، وهو موقعه بغيره)) [27] . وقد وضح السيرافي ذلك بقوله : ((يعني بالأعمال التي ترى الأعمال المتعدية ، لأن فيها علاجاً من الذي يوقعه للذي به ، فتشاهد وترى فجعل (سخطه) مدخلاً في التعدي ، كأنه بمنزلة ما يرى ، وقولهم (ساخط) دليل على ذلك ، لأنهم لا يقولون (غاضب) ، ومعنى الغضب والسخط واحد ، فجعلوا

الغضب بمنزلة فعل تتغير به ذات الشيء ، والسخط فعل عولج إيقاعه بغير فاعله)) [28] . وقال سيبويه في المعنى نفسه : ((وقالوا : لبث لبُثاً فجعلوه بمنزلة (عمل عملاً) وهو لابث يدلك على أنه من هذا الباب)) [29] .

وعلى الرغم من أن سيبويه لم يستعمل هذه التسميات الاصطلاحية لهذين المشتقين ، وإنما أطلق عليهما لفظ الاسم مميزاً إياها عن الفعل والمصدر ، نحو قوله:((فأما فَعَل يفعُل ومصدره فـ (قتل يقتل قتلاً ، والاسم : قاتل)) [30] . وقوله : ((وقد يجيء الاسم ((فعيلاً)) نحو : (مرض يمرض مرضاً) وهو (مريض))) [31] . فإنه كان يدرك الفرق الدلالي بينهما ، ويبدو أنه لم يعد الصيغة الصرفية ، ولا الحدث والثبوت العلامة الفارقة بين هذين المشتقين فصيغة (فاعل) عنده دالة على اسم الفاعل ، إذا كان الفعل من الأفعال التي تدل على القيام بعمل ما ، وهو مدخل في باب الأعمال التي تسمع وترى ، ومعانيها واقعة في غير فاعلها – كما ذكر سابقاً – وهو لا ينكر ورود صيغة (فاعل) دالة على الصفة المشبهة ، على الرغم من استغرابه من مجيئها من (فَعِلَ) اللازم ويستشف ذلك من قوله : ((ونَقِه ينقه نقهاً ، وهو نقيهُ ... وسمعناهم يقولون (ناقه))) [32] .

ولكنه لم يستغرب مجيء الصفة المشبهة من (فَعَل) اللازم على (فاعل) ، إذ قال : ((وقالوا نضر وجهه ينضرُ ، فبنوه على (فَعل يفعُل) مثل خرج يخرج ؛ لأن هذا فعلٌ لا يتعداك إلى غير ك ، وقالوا (ناضر) كما قالوا نضر ، وقالوا (نضير) كما قالوا (وسيم) فبنوه بناء ما هو نحوه في المعنى)) [33] .

ويمكن القول إن صيغة الاسم عند سيبويه – اسم الفاعل والصفة المشبهة، عندنا – تتوقف على أساسين هما : معنى الفعل ، وصيغته ، قال : ((وقالوا خشيته خشية وهو خاش كما قالوا : رحم وهو راحم ، فلم يجيئوا باللفظ كلفظ ما معناه كمعناه ، ولكن جاؤوا بالمصدر والاسم على ما بناء فعله كبناء فعله)) [34] . وقال في مكان آخر : ((وقد جاء على (فعل يفعل) وهو (فعل) أشياء تقاربت

معانيها ، لأن جملتها هيج ، وذلك قولهم : أرج يأرج أرجاً وهو أرج ، وإنما أراد تحرك الريح وسطوعها)) [35] .

وبناءً على ذلك يمكن القول إن الصيغة الصرفية لا يمكن أن تكون العلامة الفارقة بين الصفة المشبهة وبين اسم الفاعل ، ولا دلالة الحدوث والثبوت التي لم يذكرها سيبويه ولم يشر إليها ، وقد اعتمد عليها النحويون بعده ، وعدّوها أهم مميز بين هذين المشتقين .ولذلك ينغي أن تكون نوع العلاقة الإسنادية بين الفعل وفاعله هي أهم ما يميز اسم الفاعل عن الصفة المشبهة . فإذا كانت علاقة إحداث وفاعلية ، أي أن الفاعل هو الذي أحدث الفعل على وجه الحقيقة ، فإن الاسم المشتق من ذلك الفعل هو اسم فاعل ، وإذا كانت العلاقة علاقة اتصاف ، ولم يكن للفاعل أي أثر في إحداث الفعل ، بل يكون مفعولاً في المعنى ، فإن الاسم المشتق من ذلك الفعل يكون صفة مشبهة .

وهذا يعني أن التعريف الدقيق للفاعل بأنه اسم مرفوع يدل على من قام بالفعل ، أو اتصف به ، ينبغي أن يكون الأساس لهذا التفريق .فالفعل الذي يحتاج إلى فاعل يقوم به ويحدثه هو يكون الاسم منه اسم فاعل . والفعل الذي يحتاج إلى مسند يتصف به ، وليس له أي أثر في إحداثه يكون الاسم منه صفة مشبهة مهما كانت صيغته .

وأرى أن في تسمية هذين المشتقين دلالة على معنييهما ، فاسم الفاعل يدل على أن مسماه قام بعمل ما أي فعل فعلاً وأحدث حدثاً فهو فاعل . ويؤكد هذا قول سيبويه: ((ومما جاءت مصادره على مثال لتقارب المعاني قولك : يئست يأساً ويآسة، وسئمت سأماً وسآمة ، وزهدت زهداً وزهادة ، فإنما جملة هذا لترك الشيء ، وجاءت الأسماء على (فاعل) لأنها جعلت من باب شربت وركبت)) [36] .

أما الصفة المشبهة فهي تدل على أن مسماها لم يقم بأي عمل ، وليس له أثر في إحداث الحدث الذي اتصف به ، فهو متصف به وحسب . وسميت صفة

لذلك ، وشبهت باسم الفاعل لأنها محتاجة إلى مرفوع ، ولكنها قصرت عنه فلم تحتج إلى مفعول .ويمكن توضيح ذلك من خلال الأمثلة الآتية :-

لو أسندنا الأفعال : (قام ، ذهب ، سار ، عاد) إلى زيد – لرأينا أن زيداً قد قام بعمل ما وفعل فعلاً على سبيل الحقيقة ، فهو الذي أحدث أحداث تلك الأفعال ، وهذا يعني أن (قائم ، وذاهب ، وسائر ، وعائد) أسماء فاعلين . ولو أسندنا الأفعال : (فرح ، غضب ، تعب ، جاع ، مات) إلى عمرو . لعرفنا أن عمراً لم يحدث هذه الأحداث هو على سبيل الفعل ، بل هو متصف بها . فالذي أحدث الفرح – مثلاً – في عمرو قد يكون خبراً ساراً وصله، أو نجاحه الذي حققه . وكذلك سائر الأفعال التي على هذا النحو . ويتضح ذلك أكثر من خلال المثال الآتي : انكسر الزجاج . فالزجاج فاعل ، وهو لم يكسر نفسه فليس له علاقة بإحداث الحدث (الكسر) وذلك ينبغي أن يكون الاسم المشتق من هذا الفعل (مُنكسر) صفة مشبهة ، ولا يمكن عده اسم فاعل بأي حال من الأحوال .

وهذا يعني أنه لا يمكن التفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة من خلال صيغة الفعل ودلالته فقط ، بل لابد من النظر إلى نوع الإسناد . فالفعل (انطلق) – مثلاً – يكون الاسم منه (مُنطلق) ، فإذا أسند إلى فاعل حقيقي يحدث هذا الانطلاق ، نحو : انطلق الرجل . فهو اسم فاعل . أما إذا أسند إلى فاعل نحوي لم يحدث الانطلاق هو ، نحو : انطلق السهم . فهو صفة مشبهة .وربما كان ذلك ما جعل سيبويه يعمم لفظ الاسم على هذين المشتقين ؛ لأنه لم يوردها مسنده ، على الرغم من أنه قد أورد في بعض الأقوال اسمين للفعل الواحد ، يصلح الأول اسم فاعل والثاني صفة مشبهة ، وذلك نحو قوله : ((وقالوا مال يميل وهو مائل وأميل ، فلم يجيئوا به على (مالَ يميل) ، وإنما وجه (فعل) من (أميل) : مَيل)) [37] .

فيمكن إسناد الفعل (مال) إلى فاعل حقيقي يقوم به ويحدثه ، وإلى فاعل مجازي يتصف به من دون أن يحدثه هو . فالأول ، نحو : مال الرجل عن الحق فهو مائل . والثاني ، نحو مال الغصن ، فهو أميل . فلو طبقنا هذه القاعدة على كل

الأفعال اللازمة ؛ لاتضح لنا الفرق بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة ، بكل جلاء.

الأفعال المتعدية

تدل الأفعال المتعدية على أحداث ، أو أعمال أوقعها فاعلوها بغيرهم ، وهذا يعني أن الأسماء المشتقة من تلك الأفعال تكون بالضرورة أسماء فاعلين ، ولا خلاف بين النحويين في ذلك . إلا أنهم قد وقعوا في بعض الأخطاء عندما عدوا بعض الأسماء المشتقة من بعض تلك الأفعال صفات مشبهة ، من دون الإشارة إلى أي تغيير حصل لتلك الأفعال في الإسناد ، أو في صيغة الفعل . وذلك نحو (سيّد، رحيم ، عليم)[38] فأفعال هذه الأسماء متعدية ، ويأتي منها اسم الفاعل على صيغة (فاعل) (سائد ، راحم ، عالم) ، فكيف نعدها صفات مشبهة ، وقد أجمع النحويون على أنه لا يجوز اشتقاق الصفة المشبهة من الفعل المتعدي بنفسه أو بحرف الجر مطلقاً . فلماذا لا نعدها صيغ مبالغة لاسم الفاعل ، ولا سيما وهي تضاف إلى مفعولها ، إذ يمكن القول : محمد سيد قومه ، ورحيم المساكين ، وعليم الفقه . والصفة المشبهة لا تضاف إلا إلى فاعلها ، وليس لها مفعول مطلقاً . واسم الفاعل لا يضاف إلا إلى مفعوله ، ولا يمكن إضافته إلى فاعله مطلقاً . ويمكن عدّ (رحيم ، وعليم) (فعيل) بمعنى فاعل ولا يمكن عدهما صفتين مشبهتين إلا على أساس حصول تحول في معاني وصيغ أفعالهما عند الإسناد – وهو ما سأوضحه لاحقاً – أما سيد فلا يمكن عدها كذلك .

فالأفعال المتعدية إذاً يمكن أن تصاغ منها صفات مشبهة ، ولكن بشرط حصول تحول في الإسناد ، أو تغيُر في صيغة الفعل ، وقد أشار النحويون إلى ذلك . فقد قال سيبويه: ((وقد جاء شيء من هذه الأشياء المتعدية التي هي على (فاعل) على (فعيل) حين لم يريدوا به الفعل شبهوه بـ (ظريف) ونحوه ، قالوا : ضريب قداح ، وصريم للصارم والضريب الذي يضرب بالقداح بينهم))[39] ومعنى هذا أنهم إذا لم يريدوا إحداث الفعل حولوا الفعل من التعدي إلى اللزوم فلو قلنا –

مثلاً : حصد الفلاحُ الزرعَ . فالاسم من هذا الفعل يكون (حاصداً) . اسم فاعل لأنه هو الذي أحدث الفعل وقام بعمله . ولكن لو أردنا معنى انتهاء الغاية أي أن الزرع قد وصل مرحلة الحصد فإنا نقول : حَصُدَ الزرع ، فلم نرد هنا معنى القيام بالفعل ، ولذلك يكون الاسم من هذا الفعل في هذا الإسناد الذي اقتضى أيضاً تحويل صيغة الفعل من (فَعُل) إلى (فَعُل) هو (حصيداً) صفة مشبهة .

وقال ابن يعيش : ((واعلم أن قوله ((لاحق بطن)) وإن كان أصله اسم فاعل كضارب وخارج فإنما ذكره في هذا الباب ؛ لأنه أجري مجرى الصفة المشبهة، فقدر بـ (لاحق بطنُه) كما قُدّر (حسنٌ وجه) بـ (حسنٌ وجهُهُ) فالبطن فاعل في المعنى ، كما أن الوجه فاعلٌ في المعنى واسم الفاعل لا يضاف إلى الفاعل ، لا تقول: هذا ضارب زيد ، وزيد فاعل ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه . وليس كذلك الصفة ؛ لأنها نقلت النقل الذي لا يكون في اسم الفاعل)) [40] .

وقد يكون التغيير في صيغة الفعل – تحوله من التعدي إلى اللزوم – لغرض المدح أو الذم أو التعجب ، من الفعل الثلاثي ، ويتم ذلك – طبعاً – بضم عينه مهما كانت حركتها في الأصل [41] يقال : فَهِمَ الرجل المسألة ، فهو فاهم . فإذا أريد مدحه بالفهم ، يقال : فَهُمَ الرجل زيدٌ فهو فهيم ، ففهيم صفة مشبهة ؛ لأن الرجل اتصف بالفهم ، ولكنه لم يحدثه هو . على هذا يمكن تفسير ورود (رحيم ، وعليم) عند بعض الصرفيين في باب الصفة المشبهة ، إذ يمكن القوا إنهما قد حولا من (رَحِمَ ، وعَلِمَ) إلى (رحُم ، وعُلم) على سبيل المدح ولو ذكروا هذين الفعليين وأمثالهما مسندين لما حصل ذلك الغموض .

وإذا حصل التفريق الصحيح بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة فإن ذلك سيحل الصعوبة الحاصلة في التفريق بين صيغ المبالغة وبين الصفة المشبهة ، ولا سيما إذا اعتمدنا صيغ مبالغة للصفة المشبهة أيضاً . فـ (فرح) – مثلاً – صفة مشبهة و (فرحان) صيغة مبالغة لها . كما نقول : (راحم) اسم فاعل و (رحمـن)

صيغة مبالغة له . وذلك اعتماداً على القول المعروف بأن كل زيادة في المبنى يتحصل عنها زيادة في المعنى .

وخلاصة القول أن التفريق بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة على أساس نوع الفعل . من حيث التعدي واللزوم – أو على أساس دلالة الحدوث والتجدد في اسم الفاعل ، ودلالة الثبوت والاستقرار في الصفة المشبهة – كما يقول الصرفيون – يوجد تداخلاً واضطراباً بين هذين المشتقين ، يصعب على الدارس تجاوزه ، حين يحاول التفريق بينهما . فالفعل اللازم قد يصاغ منه اسم فاعل ، أو صفة مشبهة ، وقد يزاد إن كان ثلاثياً مجرداً فيصبح متعدياً ولا يصاغ منه حينئذ إلا اسم فاعل . والفعل المتعدي قد تحول صيغته إلى صيغة تدل على اللزوم ، فلا يشتق منه حينئذ إلا صفة مشبهة – كما هو موضح سابقاً – أما دلالة الحدوث والتجدد في اسم الفاعل فهي وإن كانت مطردة ، فلا يمكن أن تكون العلامة الفارقة بينه وبين الصفة المشبهة ؛ ما دامت مقابلتها في الصفة المشبهة – دلالة الثبوت والاستقرار – غير مطردة ، وقد أقر بذلك الصرفيون .

ولذلك أرى أن يعتمد التفريق بين هذين المشتقين على قاعدة مطردة تقوم على أساس النظر في نوع العلاقة الإسنادية بين الفعل وفاعله . فإذا كانت علاقة فاعلية ، أي إحداث الحدث ، والقيام به على وجه الحقيقة فإن الاسم المصاغ من ذلك الفعل . سواء أكان لازماً أم متعدياً . يكون اسم فاعل مهما كانت صيغته ، نحو : قام زيدٌ فهو قائم ، وانطلق الرجل ، فهو منطلق ، وجمع الفرس ، فهو جامع . أما إذا كانت العلاقة وصفية ، أي أن الاسم المسند إليه الفعل متصف بحدث ذلك الفعل ، ليس له أيُّ أثر في إحداثه أو في القيام به ، بل يكون مفعولاً في المعنى ، فإن الاسم المشتق من ذلك يكون صفة مشبهة ، مهما كانت صيغته ، نحو : مات الرجل ، فهو مائت أو ميت ، وانكسر الزجاج ، فهو منكسر ، وانطلق السهم ، فهو منطلق ، وطهر قلبه ، فهو طاهر القلب .

وعلى ذلك يجب أن يعرف كل واحد من هذين المشتقين تعريفاً دقيقاً يسهل التعرف عليه ، وتميزه عن الآخر . فاسم الفاعل ، يعرف بأنه : اسم مشتق يدل على الحدث ، ومن أحدثه أو قام به على سبيل الحقيقة . والصفة المشبهة : اسم يدل على الحدث ومن اتصف به ، ولم يكن له أثر في إحداث ذلك الوصف . ويجب الإقرار أيضاً بوجود وصيغ مبالغة للصفة المشبهة ، كما هو الحال في اسم الفاعل ، فإذا كان (جائع ، وظامئ وسقم) صفات مشبهة ، فإن (جوعان ، ظمآن ، وسقيم) صيغ مبالغة لها .

فلو طبقت هذه القاعدة لسهل التفريق بين هذين المشتقين ؛ لأنها قاعدة مطردة ، تستوعب كل الأفعال اللازمة والمتعدية ، وتراعي التحولات التي قد تحدث في صيغ الأفعال المختلفة ، ولا تقيد بالصيغ الصرفية المختلفة لكل منهما ، وإنما بالدلالة الإسنادية التي يقوم عليها المعني ويحدد على ضوئه نوع هذا المشتق .

الهوامش

1. أبو علي الفارسي ، التكملة ، مديرية إدارة الكتب للطباعة والنشر ، ط 1 ، الموصل ، 1981م : 508 .
2. المصدر السابق : 582 .
3. أحمد بن محمد الميداني ، نزهة الطرف في فن الصرف ، دار الآفاق الجديدة ، ط1، بيروت ، 2000م : 74 .
4. ابن هشام المصري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، المكتبة العصرية ، بيروت ، دت : 3/ 219 .
5. بدر الدين محمد بن أحمد العيني ، شرح المراح في التعريف ، مطبعة الرشيد ، بغداد ، 1990م : 118 .
6. ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، دار الكتاب العربي ، ط 4 ، بيروت ،1999م 2 / 78 .
7. د. خديجة عبدالرزاق الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، مكتبة النهـضة ، بغداد ، 1965م : 266.
8. ابن يعيش النحوي ، شرح المفصل ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، دت : 3 / 124 .

9. د. شعبان صلاح ، تصريف الأسماء في اللغة العربية ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، 2005م : 49.
10. أحمد الحملاوي ، شذا العرف في فن الصرف ، مكتبة النهضة العربيـــة ، بغـــداد ، دت :66 .
11. د. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1984م : 79 .
12. هادي نهر ، الصرف الوافي ، دار الأمل ، إربد ، ط 3 ، 2003م : 97 .
13. المصدر السابق : 100 .
14. د. فاضل صالح السامرائي ، معاني الأبنية ، وزارة الثقافة والإعلام ، ط1 ، بغداد ، 1981م : 77.
15. ابن الأثير ، المثل السائر ، 1/ 291 نقلاً عن معاني الأبنية .
16. أبو الطيب اللغوي ، الأضداد في كلام العرب ، مطبعة دمـــشق ، دمـــشق ، 1963م :2/565 .
17. د. فخر الدين قباوة ، تصريف الأسماء والأفعال ، مكتبة المعارف ، ط 3 ، لبنـــان ، 1998م : 152 .
18. عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) ، الكتاب ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت ، 1999م : 4 / 146.
19. رضي الدين الاسترابادي ، شرح الكافية : 2/ 227 . نقلاً عن معاني الأبنية .
20. سورة الأعراف ، آية : 150 .
21. سورة القمر ، آية : 26 .
22. سورة الزمر ، آية : 30 .
23. سورة المؤمنين ، آية : 15 .
24. ابن هشام ، أوضح المسالك : 3/ 219 (سابق) .
25. كثير من المحدثين يذكرون ذلك . ينظر معاني الأبنية : 74 وما بعدها ، والتطبيـــق الصرفي : 79 وما بعدها والصرف : 97 وما بعدها .
26. ابن هشام المصري ، قطر الندى وبل الصدى ، انتـــشارات لقـــاء ، ط1 ، غيـــران ، 1380هـــ : 177 .
27. سيبويه ، الكتاب : 4 / 123 .
28. المصدر السابق : 4/ 123 .
29. نفسه : 4 / 125 .
30. نفسه : 4 / 122 .

31. نفسه : 4/ 131 .
32. نفسه : 4 / 146 .
33. نفسه : 4/ 142 .
34. نفسه : 4 / 132 .
35. نفسه : 4/ 134 .
36. نفسه : 4/ 130 .
37. نفسه : 4/ 140 .
38. أحمد مصطفى المراغي ، تهذيب التوضيح ، مكتبة الآداب ، القاهرة ،2005م : 84.
39. سيبويه ، الكتاب ، 4/ 123 .
40. ابن يعيش ، شرح المفصل : 3 / 128 .
41. ابن عقيل ، شرح ابن عقيل : 2 / 93 .